

Distr.
GENERAL

S/1998/207
8 March 1998

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٧ آذار / مارس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، لي الشرف أن أنقل إليكم برفقته رسالة السيد محمد سعيد الصناف، وزير خارجية جمهورية العراق، المؤرخة ٦ آذار / مارس ١٩٩٨ والمتضمنة تفاصيل عن قيام بعض موظفي وعناصر اللجنة الخاصة بمخالفة القواعد القانونية والمهنية التي تحكم سلوكهم من خلال إدلائهم بتصريحات ونشرهم معلومات من الأرشيف الرسمي للأمم المتحدة بصورة انتقائية لتجاهله اتهامات خطيرة ضد حكومة العراق، ودعوه سيادتكم لاتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه هذه المخالفات.

سأغدو ممتنًا لو عملتم على تأمين توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

مرفق

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة ٦ آذار / مارس ١٩٩٨ موجهة من وزير خارجية العراق
إلى الأمين العام

أود أن أشير إلى أن أحكام الرسائل المتبادلة بين حكومة العراق والأمين العام للأمم المتحدة في ١٧ أيار / مايو ١٩٩١ قد نظمت الحصانات والامتيازات والإعفاءات والتسهيلات الواجبة لعمل الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة وموظفيها وخبرائها.

كما أود أن أشير أيضاً إلى أننا قد أثربنا في مناسبات عديدة في الماضي، سواء للرئيس التنفيذي للجنة الخاصة أو الحالي وفي اجتماعات رسمية، مسألة مخالفة بعض موظفي وعناصر اللجنة الخاصة للقواعد القانونية والمهنية التي تحكم سلوكهم وعملهم الوظيفي المعهود إليهم بصفتهم هذه بنشر معلومات حصلوا عليها أثناء قيامهم بمهامهم أو استخدام هذه المعلومات بطريقة انتقائية أو عرضها للصحافة أو في مؤتمرات وبما ينطوي على أحكام شخصية بحثة. غير أننا لم ظمس حتى الآن، برغم الوعود التي قدمت لنا، أية إجراءات انصباطية ضد القائمين بهذه الأعمال أو أي إجراء لوضع حد نهائي لمثل هذه المخالفات ومحاسبة مرتكبيها وفق القواعد المعمول بها في الأمم المتحدة التي تحكم مثل هذه الحالات.

وقد وصل الأمر مؤخراً إلى حالة خطيرة، حيث عرض برنامج IMPACT التابع لشبكة التلفزيون الإخبارية الأمريكية (CNN) تحت عنوان "High Noon in Baghdad-The Inspectors Story" الذي بث داخلياً في الولايات المتحدة يوم ١ آذار / مارس ١٩٩٨ ودولياً في اليوم التالي وفق سيناريو مسبق أطراوه موظفون في اللجنة الخاصة وبمشاركة رئيسية من نائب الرئيس التنفيذي للجنة تشارلز دولفير، ونيكيتا سميدوفيتش، وهو موظف رئيسي في اللجنة، والمفتش سكوت ريتز، فضلاً عن عناصر أخرى قامت بمهام تفتيش في العراق.

إن من أبرز ما يلاحظ على اتجاه المشاركين في البرنامج أنهم كانوا يسعون لإثبات اتهامات ضد حكومتي تخص موضوع "الإخفاء" لكي يزعموا بأن العراق لا يزال يحتفظ بمخزون من أسلحة الدمار الشامل ومعدات إنتاجها ومكونات الإنتاج. وفي هذا السياق، لم يتورع المساهمون عن التطرق إلى تفاصيل العمل القائم حالياً بين العراق واللجنة الخاصة في هذا المجال، والتي تتميز بحساسية خاصة بحكم كونها اتهامات باطلة تفتقر إلى أدلة مسبقة حسبما يشهد به واقع عمل الجانب العراقي، واستخدامهم لإثبات اتهاماتهم أفلام فيديو ووثائق وصور فوتوغرافية جوية لطائرة لا U2 من الأرشيف الرسمي للجنة الخاصة، الذي يعتبر ملكاً للأمم المتحدة ولله خصوصية، كونه يتعلق بدولة عضو ولا يجوز التصرف به لأغراض النشر بدون تحويل، في حين أنه استخدم للدعاية والتشهير.

إن هذا التصرف يشير جملة من الأسئلة المبدئية الهامة جداً من زاوية قواعد العمل في المنظمة الدولية نجملها في الآتي:

هل صدر تخويل لاستخدام بعض المفردات من الأرشيف الرسمي للأمم المتحدة في البرنامج؟ وهل كان هناك إشراف على هذا الاستخدام ومن أي جهة؟ وهل يجوز لعناصر اللجنة الخاصة الذين تنطبق عليهم القواعد الخاصة بموظفي الأمم المتحدة، كونهم يمارسون أعمالاً بالنيابة عنها، الإسهام في مثل هذا البرنامج والكشف عن معلومات تخص العمل مع الجانب العراقي لترويج ونشر اتهامات ومزاعم خطيرة ضد الحكومة العراقية؟ وهل يجوز لهؤلاء الموظفين التصرف بما يخالف المواثيق القانونية التي التزمت بها جمهورية العراق مع الأمم المتحدة والتي تحكم وضعهم القانوني؟ وهل أن عناصر اللجنة الخاصة مستثنون من أحكام قواعد الموظفين (Staff Rules) التي يجب على موظفي الأمم المتحدة الالتزام بها في عملهم وسلوكيهم؟

إن حكومة العراق تطلب من سعادتكم تبني موقف من هذا الحدث وفق القواعد المعتمدة في المنظمة الدولية بنفي علاقة الأمم المتحدة بهذا البرنامج، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد المساهمين في البرنامج من موظفي الأمم المتحدة، والإجراءات الكفيلة بمنع تكرار مثل هذه المخالفات وحماية المعلومات الموجودة في حوزة اللجنة الخاصة من أن تستخدم لأغراض لا تمت بصلة لعمل الأمم المتحدة.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق
